القطاع المصرفي

قرار وقف التطبيقات الرقمية لدى شركات الصرافة: الدواعي والأسباب

إعداد: المحرر الاقتصادي

28 نوفمبر 2026



بقلم: د. يوسف سعيد أحمد — عدن، 27 نوفمبر 2026م

المقدمة

القرار يحمل دلالات تتجاوز مجرد تنظيم عمل شركات الصرافة ويهدف الى تحسين ادارة السياسة النقدية والسيطرة على سوق الصرف من جهه وإعادة تنظيم البنية التحتية للمدفوعات والتحويلات المالية من جهة اخرى.

لكن الأهم أن يمتلك البنك المركزي البديل التقني والمؤسسي القادر على استيعاب الخدمات التي ستتوقف نتيجة هذا القرار هذه هي المسألة التي ستحدد الى حد كبير نجاح تنفيذ القرار.

وأعتقد أنه في ظل الربط الشبكي بين البنوك والبنك المركزي فهذا البديل موجود تقريبا ويأتي في سياق إلزام شركات الصرافة بالربط مع أنظمة الرقابة والتسوية المعتمدة لدى البنك المركزي.

لكن ماهي الأسباب المصرفية والاقتصادية المحتملة لقرار البنك المركزي.

اولا : القرار يأتي في سياق إعادة ترتيب العلاقة وتوزيع الأدوار بين البنوك وشركات الصرافة بعد أن أصبحت شركات الصرافة تقوم بوظائف البنوك مما أدى الى تعدد مراكز إدارة السيولة والتحويلات وقيام شركات الصرافة بإجراء تحويلات

استيراد خارج توجه اللجنة العليا للاستيراد عدا في استخدام التطبيقات في المضاربة بسعر الصرف .وهو الأمر الذي أضعف الاندماج بين النظام المصرفي والسياسة المتبعة والاقتصاد الحقيقي وتراجع الثقة بالمؤسسات المالية ممثلة بالبنوك وتأثر سعر الصرف بصورة سلبية .

ثانيا : قرار البنك المركزي يسعى الى إحكام الرقابة على حركة الأموال داخل الاقتصاد ويهدف الى منع المضاربة وحماية أرصدة العملاء مع توجيه استمرار خدمات الحوالات في إطار نظام وطني عام للمدفوعات الإلكترونية يضمن قدر من الإفصاح والشفافية .

ثالثا : استتباعا على ما تقدم فقد أصبح معروفا لدى كل الجهات أن البنك المركزي باشر منذ فترة وبالتعاون مع البنك الدولي في الشروع في بناء نظاما موحدا للمدفوعات والتحويلات لذلك يكون من الصعب إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي على الواقع وتحقيق عوائد اقتصادية ومالية في ظل وجود جهات صرافة تستخدم تطبيقات مالية تعمل بشكل مستقل وتجري تحويلات داخلية وخارجية بعيدا عن رقابة البنك المركزي وفي نفس الوقت تعمل على تأجيج عمليات المضاربة بسعر الصرف وهذا المنحى تأكد من خلال الإجراءات المستمرة التي يتخذها البنك المركزي ضد شركات الصرافة التي تتصرف خارج النظم المتبعة .

من وجهة نظر اقتصادية ومصرفية فإن الاتجاه العام لمخرجات البنك المركزي يجب أن أن يتجه كأولوية الى تنظيم النشاط الرقمي لا إلى إلغاءه بشكل كامل هو ما يجب ان يشكل الأسلوب الأمثل جنبا الى جنب مع تطوير البنية التحتية للتحويلات المالية لا إلى تقليصها ولكن شرط أن يتم ذلك في سياق من الامتثال لنظام موجد يكون متاحا للجميع تحت إشراف البنك المركزي.

لكن هذه الاختلالات لازالت قائمة في الوقت الراهن.

غير ان الخشية أن يتحول المنع والقطع والتقاطع الى إضعاف عمليات الشمول المالي وتدفع بالمعاملات خارج الجهاز المصرفي الرسمي ومع ذلك نأمل أن ينجح قرار البنك المركزي في توفير نظام إلكتروني رقمي بديل وعاجل يكون متاحا للجمهور وبطريقة سلسة وشفافة.

من تجاربنا السابقة وفي ظل بقاء الانقسام المالي هناك قدر من عدم اليقين أن يؤدي قرار البنك المركزي إلى تعزيز فعالية السياسة النقدية والرقابة المصرفية كما يؤمل ويتمناه جميع العاملين في الجهاز المصرفي .

لكن دعونا نامل هذه المرة انه بتظافر الجهود بين البنك المركزي والبنوك المحلية و استمرار تعزيز التعاون الفني مع المؤسسات الدولية ان القرار سيتجاوز التعقيدات الفنية والاقتصادية والتنظيمية وينهي حالة الفوضى وعدم الامتثال القائمة في عدد كبير من شركات الصرافة.

واستدرك التأكيد أن قرار وقف التطبيقات الرقمية شمل فقط شركات الصرافة ولم يشمل البنوك غير أن بعض البنوك التي أنشأت في الأعوام الأخيرة أبقت على شركات الصرافة المضاربة وجعلت من البنوك واجه ظاهرها لايعكس جوهرها ولذلك ربما نحتاج في قادم الأيام للقيام بدراسة اقتصادية ومصرفية لأثر قرار البنك المركزي بوقف استخدام التطبيقات الرقمية لدى شركات الصرافة والخروج برؤية أشمل لما يجب أن يكون عليه الحال.

اقرأ أيضًا: المركزي يحظر التطبيقات والمنصات الإلكترونية لخدمات الصرافة ويوقف القائم منها | البنك المركزي يوقف تراخيص خمس شركات صرافة ويغلق مقراتها

المركز اليمني للدراسات الاقتصادية
مركز بحثي يمني مستقل متخصص في الدراسات الاقتصادية

© 2026 جميع الحقوق محفوظة

رابط المادة: https://yeces.com/yemen-economy-opinion-cby-digital-apps-exchange-companies-reasons/

yeces.com
facebook.com/yecesyemen | x.com/yecesyemen
linkedin.com/in/yeces-yemen | instagram.com/yecesyemen |
youtube.com/@yecesyemen